

الرشيد إدريس العضو في المجلس القومي التأسيسي

عميرة عليّة الصغير

المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية
(جامعة منوبة)

تقف هذه الورقة عند نشاط أحد أبرز أعضاء المجلس القومي التأسيسي ألا وهو المناضل الرشيد إدريس الذي فارق الحياة في 5 سبتمبر 2009. وقبل أن يكون عضو هذا المجلس فالرشيد هو ذاك الوطني الصادق الذي ارتبطت حياته منذ شبابه بمصير وطنه كمناضل من أجل تحريره وكعامل من أجل الدفاع عن مصالحه وإعلاء شأنه كدبلوماسي فاعل فلا بأس أن نذكر بأهم المحطات في سيرة هذا الرجل قبل التطرق لإسهامه في المجلس التأسيسي.

الرشيد إدريس الذي وُلد بتونس العاصمة في 27 جانفي 1917 انخرط مبكراً وعمره 16 سنة في النضال الوطني بانتمائه للشبيبة المدرسية سنة 1933 وانضم كذلك مبكراً إلى الحزب الحرّ الدستوري الجديد منذ تأسيسه سنة 1934. ولم يعقه عمله كموظف بإدارة المالية عن أن ينشط وحتى يقود عديد الجمعيات لعل أبرزها جمعية الشبان المسلمين التي رأت النور سنة 1934 وكانت حركية هذا الرجل واندفاعه الوطني كمناضل دستوري وكصحفي جريء خاصة في جريدة "تونس الفتاة" (التي صدر عددها الأول في 1 أفريل 1938 أوقفت عديد المرات) بداية سلسلة من الاضطهاد الاستعماري وارتياح مخافر الشرطة والسجون فكان أول إيقاف له في 23 فيفري 1936 إثر مظاهرة، مع رفيقيه من المدرسة الصادقية خميس الشامخ ومحجوب بن ميلاد. وعندما تمّ حل الحزب الحر الدستوري الجديد وإيقاف قياداته المتتالية منذ أحداث أفريل 1938، كان

الرّشيد إدريس عند المسؤولية النّضاليّة إذ ارتقى إلى عضوية الديوان السّياسي السّابع الذي تكوّن في جانفي 1941 إلى جانب ناشطين آخرين من أبرزهم صلاح الدّين بوشوشة ويوسف بن عاشور، وكان مصيره مع رفاهه الإيقاف في 12 جويلية 1941 ومحاكمته في 29 أوت 1941 والحكم عليه بخمس سنوات سجنا و10 سنوات إبعاد ليُطلق سراحه من السّجن المدني في 1 ديسمبر 1942. لكن عودته للنشاط الوطني ولعلّ قربه أو تقربّه من "عدوّ العدوّ" أي الألمان المحتلّين لتونس آنذاك وخاصة مواصلة النضال ضدّ المستعمر سوف ترغمه مع رفاه آخرين على مغادرة البلاد في 3 ماي 1943 توقّيّا من الإيقاف والتّبعات لتحكم عليه المحكمة العسكريّة الدائمة بتونس في 26 مارس 1946 غيابيّاً بالإعدام. وبدأت صفحة جديدة في حياة هذا المناضل بالقاهرة خاصة كعضو مؤسس لمكتب المغرب العربي سنة 1947 وممثل للحزب الدستوري وصوت الحركة الوطنيّة باندونيسيا والباكستان صحبة رفاه له من الدكتور الحبيب ثامر إلى صالح بن يوسف وآخرين بالقاهرة وفي المهاجر.

ولم يعد إلى تونس إلّا في 22 أوت 1955 بعد 12 سنة من الغربة ليبدأ فصلا جديدا من حياته فيه كثير من المראה عندما مثلا لم ينتخبه مؤتمر الحزب في صفاقس في 15 نوفمبر 1955 لا لمجلسه الملي ولا في ديوانه السّياسي أو عندما لم يرشحه حزبه الدستوري لانتخابات المجلس التأسيسي في 25 مارس 1956 وفيه كذلك نصيب من الاعتراف والتّبجيل عندما كلّف سنة 1955 بإدارة جريدة العمل لسان حال الحزب قبل أن يعين على رأس كتابة الدّولة للبريد والبرق والهاتف (1957-1964) أو بعد ذلك سفيرا في واشنطن (1964-1970) ثم ممثلا دائما لتونس لدى الأمم المتّحدة بين 1970 و1976⁽¹⁾.

لكن الرّشيد إدريس الذي لم يحظ بالاختيار ضمن المرشّحين للمجلس التأسيسي والمنتخبين في مارس 1956 سوف يُلحق به بعد انتخابات جزئية كنائب عن دائرة نابل- سليمان والتي نظمت في أوت من نفس السّنة (تعوّضا

(1) هذه الإشارات البيوغرافية مأخوذة من مؤلفات الرّشيد إدريس التالية :

- ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة، الدار العربيّة للكتاب، تونس، 1981.

- في طريق الجمهورية، مذكرات، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2001.

- خيار العمر، تونس مطبعة الرّشيد، 2008.

- Rachid Driss, Reflet d'un combat, publications de l'ISHMN, Tunis, 1996.

للبشير بلاغة الذي سمّي واليا) وبيّاشر عمله ضمن هذا المجلس بداية من جلسته في 20 أكتوبر 1956 أي بعد سبعة أشهر من انطلاق المجلس ولعلّ هذا الإلحاق اعتراف متأخر من قيادة الحزب الدستوري الجديد وخاصة زعيمه بورقيبة بمكانة إدريس ورفع الشبهة عنه في ميله في وقت ما لأطروحات صالح بن يوسف. على كل سوف يضطلع الرشيد إدريس بمهمته في المجلس التأسيسي بكلّ حماس وجدّية ووعي بمسؤوليّة النائب في المجلس الحامل لرغائب الأمة والممثل للسيادة الشعبيّة وهذا ما سوف نحاول تبيانّه في اللاحق من الصّفحات.

• الرشيد إدريس من أنشط أعضاء المجلس التأسيسي:

إنّ المطلع على محاضر جلسات المجلس التأسيسي ⁽²⁾ بصفحاتها الـ 787 يلحظ دون عناء الحضور الفاعل للرشيد إدريس في مداولات هذا المجلس من حيث المواظبة وكثافة وتيرة التّدخلات والوعي بالمسؤولية والجرأة في مناقشة المواضيع والنصوص المقترحة على المجلس ومعارضتها أحيانا والمطالبة بتعديلها أو الدّقة في تتبع صياغة الفصول والحرص على إقرارها في أحسن صورة. كما نلمس في مداخلات هذا العضو جهدا في الإعداد عند أخذ الكلمة واستحضار لمعطيات دقيقة مما ينمّ على ثقافة سياسيّة واسعة ولاغرو فقد قضى الرجل حياته وهو يقرأ ويكتب ويجادل ويتكلّم أكثر من لغة. ومن حيث مساحة التّدخلات المدوّنة في الجلسات نجد أربعة أعضاء فقط يفوقونه في حجم تداخلاتهم وهم الباهي الأدغم وأحمد بن صالح وجلّولي فارس وعبد الرحمان عبد النبي، ولا يخفى لما للثلاثة الأوائل من مسؤوليات كانت لديهم في الحكومة أو في لجان المجلس ولعلّ الجدول التالي يعطي صورة على كثافة حضور الرشيد إدريس في مداولات المجلس التأسيسي.

(2) أعاد مجلس النواب نشر هذه المحاضر سنة 2009 في جزأين تحت عنوان : مناقشات المجلس القومي التأسيسي، 8 أفريل 1956-1 جوان 1959، المطبعة الرّسميّة، الجزء 1 : 396 صفحة، الجزء 2 : 389 صفحة، وهي صفحات من الحجم الكبير واستتساخ لأعداد الرائد الرسمي للجمهورية التّونسيّة.

تدخلات الرّشيد إدريس في المجلس القومي التأسيسي

الجلسة	موضوع التدخل	الصفحة في "مناقشات المجلس القومي التأسيسي"
1956/10/20	حول زيارة سلطان المغرب لمقر المجلس التأسيسي .	1/144
1956/12/14	لائحة حول قبول تونس عضوا في هيئة الأمم المتحدة	1/163
1957/04/08	درس الميزانية	1/183
1957/05/27	حول وقف الاتفاقية الاقتصادية والمالية المبرمة مع فرنسا	1/188
1957/05/27	حول المعاهدات عامة مع فرنسا	1/201
1957/06/17	حول توزيع ميزانية الدولة (الرئاسة، الخارجية، الدفاع، الأخبار.....)	212-215، 214، 223-225، 219، 223-225، 233، 234، 242، 229، 1/243
1957/06/18	نفس موضوع التدخلات السابقة	1/259
1957/06/18	مناقشة ميزانية وزارة المعارف	1/282
1957/06/19	مناقشة ميزانية الوظيفة العمومية	1/318
1957/06/20	مناقشة ميزانية وزارة الصحة ووزارة المالية	1/340
1957/06/20	مناقشة التقرير العام للميزانية	1/366-365
1957/07/25	مناقشة شكل الحكم	2/6-4
1958/01/18	مناقشة توطئة الدستور	2/33-32
1958/01/27	مناقشة فصول الدستور الجاهزة	2/49-48
1958/01/30	مناقشة الحريات في الدستور	2/59
1958/02/03	مناقشة مبدأ إقرار حق المرأة في التصويت	2/85

الجلسة	موضوع التدخّل	الصفحة في "مناقشات المجلس القومي التأسيسي"
1958/02/03	مفهوم الظروف القاهرة الوارد في الدستور	2/94-93
1958/02/03	مفهوم الحصانة	2/99-98
1958/10/20	صلاحيات مجلس النواب وحقّه لوحده في سن القوانين	2/155،158
1958/10/20	كيفية صياغة الدستور	2/161،163
1958/10/23	مناقشة الفصل 84 (حول حالة الطوارئ)	2/173-169
1958/11/03	مناقشة الفصل 95 (تنظيم هيئة القضاء واستقلاليتها)	2/184،186
1958/11/06	النظر في موضوع الخيانة العظمى	2/192،196-190
1958/11/10	مناقشة موضوع تنقيح الدستور ومبدأ الاستفتاء	2/202،206
1958/12/25	حول ضمان الصحة والتعليم والشغل من طرف الدولة	2/218-21،216-19
1959/1/26	مناقشة الفصل 58 حول النظر والمصادقة على ميزانية الدولة	2/252-251،234،237
1959/1/29	حول شروط الترشح لمنصب رئاسة الجمهورية	2/256
1959/1/29	مناقشة الفصل 92 حول الهيئة التنفيذية وحول المغرب العربي	2/263،271،272
1959/02/02	حول ضمان الحريات الفردية	2/280-279
1959/02/05	المطالبة بحق المرأة في الانتخاب	2/289

(المصدر: مناقشات المجلس القومي التأسيسي، ج 1 و ج 2)

كان إذن الرشيد إدريس طيلة سنوات عضويته في المجلس التأسيسي يقوم بدور الرّجل السياسي الرّاشد الواعي بمسؤوليته لا ذاك العضو - الصّورة الحاضر عند رفع اليد لتركيز القرارات. وإنّ المتمعّن في تدخلات إدريس يلمس فيها دفاعاً صادقاً عن مجموعة من القناعات من الأكيد إنها كانت تبلورت عند الرجل منذ سني الكفاح الأولى، نوجزها في القناعات التالية :

• قناعة صادقة في تأسيس نظام دستوري تحترم فيه السلط ويكرّس مبدأ فصلها ويمنحُ النواب فيه سلطة تشريعية حقيقية (جلسة 20 أكتوبر 1958 مثلاً) وقضاء مستقل (جلسة 3 نوفمبر 1958).

• قناعة في ضرورة حماية الحريّات العامّة والدّعوة إلى تحديد القانون الضّابط لها الذي يجب أن يكون هو ذاته "دستوريا مستمداً من سيادة الشعب" (جلسة 30 جانفي 1958).

• قناعة في الدّفاع عن عروبة تونس وانتمائها للمغرب العربي والعمل على وحدته وهو يكرّس هنا قناعة دائمة عنده منذ تجربة الثلاثينات والأربعينات من القرن الماضي إذ نادى في جلسة 29 جانفي 1959 عند مناقشة الفصل الثاني من الدستور أن يتضمّن العبارة التالية "الجمهورية التونسية تعمل لوحدة المغرب العربي الكبير في نطاق المصلحة المشتركة لكافة أجزائه" (3).

• قناعة في الدّفاع عن التّعليم وأهله وعن الثقافة الوطنيّة (جلسة 18 جوان 1957).

• قناعة في الدّفاع عن مصالح الضّعفاء وواجب الدّولة في ضمان الصّحة والتّعليم والشّغل للجميع (جلسة 25 ديسمبر 1958) وهنا تكشف عن وجه آخر لشخصه هو ميوله الاشتراكية واعتماد التخطيط وقد أفصح عن ذلك في آخر مؤلفاته "خيار العمر" (4). ربما معاشيته للتجربة الناصرية في مصر رسخت أكثر قناعاته تلك.

• قناعة بأحقّية المرأة ومساواتها مع الرّجل ومنحها حق التصويت والترشّح لكن مع التّريث على الأقل عشر سنوات لتمتعها بذلك الحق "تماشياً

(3) "مناقشات المجلس القومي التأسيسي" م م ج 2، ص. 271.

(4) الرشيد إدريس، خيار العمر، م م، ص 61.

مع سنة الاعتدال التي يجب أن تتصف بها أعمالنا" (5) حسب رأيه في جلسة 3 فيفري 1958 ويبدو أنه اقتنع بأحقية المرأة كاملة وتوّا بعد سنة ووافق في جلسة 5 فيفري 1959 على منح المرأة حق التصويت والترشح للمناصب السياسية شأنها شأن الرجل (6).

● قناعة بالنظام الجمهوري.

ولعلّ البصمة الكبرى للرّشيد إدريس في مناقشات المجلس القومي التأسيسي ذاك الخطاب الذي ألقاه يوم 25 جويلية 1957 ليحاكم فيه النظام الملكي بصورة عامة ونظام البايات في تونس بصورة خاصة ولم يضاھيه في الوضوح والحسم إلاّ خطاب الزعيم بورقيبة في اليوم وعلى المنبر ذاتهما. ويكشف الرّشيد إدريس في مؤلّفه "في طريق الجمهورية" إنّ الخطاب ذاك أتى بعد اتفاق (الأمين للحزب وكاهية رئيس الحكومة) مع الباهي الأدغم الذي أسرّ له أنّ الديوان السياسي قرّر في اجتماعه يوم 23 جويلية 1957 أنّ جلسة 25 جويلية سوف تكون لإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية وإنّ وزير العدل (أحمد المستيري) سوف يزوّده بالوثائق الضرورية التي "تغرق" نظام البايات وأنّ الديوان السياسي أوكله بأن يكون أول من يطلق النار على نظام البايات (7). إلا أنّ الرجل وضّح بعد ذلك أنّ قناعته الجمهورية كانت بذاك القرار أو بدونه، وأنه كان في اجتماعاته بالشعب يعلن قناعاته الجمهورية ويوضّح ذلك أكثر في مذكراته قائلا : "كنت بقطع النظر عن ذلك القرار السياسي (قرار الديوان السياسي) عازما على انتهاز أول فرصة تناقش فيها مسألة شكل النظام لأدافع باستقلالية عن اختياري الجمهوري وإن كنت كجميع الدستوريين الذين شاركوا في مؤتمر صفاقس، اعتبارا للواقعية السياسية، وافقت على أن يكون نظام الحكم في الدولة التونسية المستقلة نظام ملكية دستورية مع التأكيد على أن السيادة للشعب" (8).

(5) هذا ما دافع عليه في جلسة 3 فيفري 1958 (ج 2، ص. 85).

(6) مناقشات المجلس... م. م. ج 2، ص. 389.

(7) "في طريق الجمهورية" م. م. ص. 519.

(8) ن. م. ص. 519.

وفي خطابه هذا - أو قرار الاتهام على الأصح - سرد الرّشيد إدريس أمثلة عديدة من فساد نظام البايات وتعدّياتهم على الأرزاق والأرواح ونهبهم للمال العام واستبدادهم وقمعهم لثروات الشعب العديدة ضدّ استبدادهم وظلمهم وحكمهم الفردي وخيانتهم للوطن وبيعه وإيثارهم لمصالحهم الخاصة، كلّهم، ولم يستثن إلا المنصف باي مناديا في ختام خطابه هذا بأن "لا ينبغي لنا أن نضع مصير شعبنا في أيدي عائلة من العائلات بل لا بد أن يبقى مصير الشعب بيده يتصرّف فيه كما يشاء" ومهيبا بزملائه بـ "أن يعلنوها في هذا اليوم التاريخي بناء على رغبة الشعب جمهورية واضحة تمهّد لقيام حكم دستوري سليم تكون فيه السيادة للشعب كاملة واضحة المعالم" (9) وكان خطاب الزعيم بورقيبة الذي دق المسمار الأخير في نعش حكم البايات، الذي صوّت على إلغائه المجلس التأسيسي بالإجماع وأعلن الجمهورية يوم 25 جويلية 1957. هل كانت جمهوريّة بالفعل؟ هذا موضوع بحث آخر.

خاتمة :

إنّ الرّشيد إدريس كان مثال المُنْتَخَب المسؤول العضو الفاعل في المجلس التّأسيسي ترك لا محالة بصماته في أعمال ذاك المجلس وليس فيه فحسب فنجاحاته كدبلوماسي ممثلا لبلده ووسيطا في حلّ عديد النزاعات العربيّة والدّوليّة وخاصة مساهمته من مواقع أماميّة في حركة التحرّر في تونس وفي المغرب العربي كلّها خصال ومآثر ستخلّد اسمه في التاريخ لا محالة.

(9) مناقشات... م م ج 2، ص 6.